

شرعي حوله أي حال عليه بالحل فارع من الدين أي لو كان عليه من حيث ما له ولم يطالبه بالدين
عن إجماع الفقهاء كدبري أسئلة مال كره ولو لم يولد وعشره ونحوه وفنقة قريب وزوجه قضى بها وكذا
دين الذكوة بعد وجوبه لأن لفظها من جهة العباد كذاة المطمع وقال الشافعي لا يمنح وإن كان مال
أكثر من دينه ذكره الفاضل إذ يبلغ نصابا وعن حاجته الأصلية أي حاجته السكنى والبس والركوب وال
والاستخدام فلا يمنح في ذلك السكنى والشيء بالبدن وإنما ثلث المنزلة ورواها لوكوب وعندهما الخدم كقول
الاستحسان وكثير العلم بهذا لعقد معنى قوله فارع عن الدين لأن حال المدعيون ليس بفاضل بل هي مستحق
لحاجته الأصلية وهي دفع المطالبين والملازمة والطب في الدنيا والمواخاة في العقبى نسخا تاما أي
نصاب تمام ولو تعدد أبان كان معدا للتجارة وشرط صحة ادائها ثمانية مائة رطله إذا زاد ولو لم يكن
أو شرط ادائها بقصد بكله أي من تصدق بجميع ماله ولا ينوي الذكوة سقط فرضها استتمت آثارها
أن لا يجوز وأما قيد بكله فلا يصدق ببعض النصاب لا يسقط عند بله وكيف وعند محمد يسقط ذكوة
ما تصدق ثم يجب على الفور عند البعض حتى يات بثلثها في غير شهراته وقيل على الترتيب ما
صدقته السنوية كبركات في إثارة الأمان العظمى الأبل وغيره ليس نصاب لأن العمل يستبى فيه
لأنه أي القدر كقول الشافعي في المرحى في أكثر السنة وهو ما فوق النصف بهذا القيد يشبهه إلا أن المرحى
أقل السنة لا يجب وفي ذكوة الأبل جميع خمس وعشرين أبلا بنت مخاض وهي التي استكملت سنة وولدت
في الثامنة وإنما سميت بها لأنها أتمها صارت ذات مخاض يأخر وهو وضع الولادة وإنما قيد بها لأن من
صارت الواجب الأبل لا تؤتى حتى لا يكون فيها سوى الأناث ولا يجوز الذكوة إلا بطريق القيمة كذا
في تحفة الفقهاء وفيما دون ذكوة كل خمس أبلا يجب شاة وفي سنة وثلثين أبلا يجب لبون وهي التي
استكملت سنتين ودخلت في الثامنة وإنما سميت بها لأنها أتمها صارت ذات لبون لا تؤتى حتى لا
أبلا يجب حتى يكمل ويهي التي استكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وإنما سميت بها لأنها استكملت
الحمل والركوب وفي إحدى سنين جده وهي التي استكملت أربع سنين ودخلت في الخامسة وإنما
سميت بها لأنها استكملت خمس سنين ودخلت في السادسة وإنما سميت بها لأنها استكملت
جده الأبل إذ اجسنتها بلا علف وفي سنة وسبعين أبلا يجب بنت لبون وفي إحدى سنين
أبلا يجب حقتان المائتين وعشرين ثم فيما زاد على مائة وعشرين في كل خمس أبلا يجب شاة مع

في كل سنة

تسبب الشافعي في كل السنة

عنه

الغني

الغني وفي مائة ثلثين حقتان وشاة مائة وخمس وثلثين حقتان وثلث شاة وفي مائة وار
بوس حقتان وأربع شياه المائتين وخمس وأربعين أبلا وقال الشافعي إذا زادت على مائة وعشرين
واحدة ففيها ثلث بنت لبون فإذا صارت مائة وثلثين ففيها حقة وثلثا لبون ثم يدور على سب
علاوة أربعين بنت مخاض وثلثين بنت لبون في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففيها مائة مائة
خمس وأربعين المائتين وخمس يجب حقتان وثلث مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقتان ثم فيما زاد
على مائة وخمسين المائتين وخمس وسبعين بنت لبون في كل خمس مائة وخمسين ثلث حقتان
وثلث مائة وخمسين ثلث حقتان وثلثا مائة وخمسين ثلث حقتان وثلث شاة
وفي مائة وسبعين ثلث حقتان وأربع شياه وفي مائة وستة وخمسين يجب ثلث حقتان وثلث لبون إلا
مائة وستة وخمسين وما بينهما عفو وفي مائة وستة وخمسين ثلث حقتان وثلث مخاض المائتين وست
وخمسين وما بينهما عفو وفي مائة وستة وخمسين يجب ثلث حقتان وثلث لبون المائتين وستة وخمسين
وما بينهما عفو وفي مائة وستة وخمسين يجب أربع حقتان المائتين وما بينهما عفو ثم تساقف
أبلا كما تساقف بعد مائة وخمسين أي إذا زادت الأبل على مائتين تساقف الفريضة حتى إذا
زادت على مائة المائتين كان فيها شاة وأربع حقتان ولو زادت العشرة عليها كان فيها شاة ثان وار
بب حقتان إلا أن زاد مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل
خمس حقة كما تقدم أيضا ولجنت كالعرب وهو جمع الفخري وهو الذي تولد للعرب واليهجه وهو منسوب
لأنه ينظر وما فرغ من ذكوة الأبل شرع في ذكوة البقر حيث قال **باب صدقة البقر** وفي
قوله البقر أربع ذوات أربع ذوات الذكر والأضغى مواد وكذا في الغنم فلذا كان مخير إذا سمى نبتا لا يبيع
استعمله منذ أن لم يكن للبقر ما إذا كان للبقرت فلا يعبر العدد فيها وإنما يعبران بثلث قيمتها مائة ذكوة
أو عشرين مثقالا من الذهب وكذلك الأبل والغنم إذا كانت البقرت لا يعبر العدد فيها بل بقيتها مائة
والجوز أفضلها أو سلطان كان وفي أربعين سن ذكوة سن أو مسنة وفي الجوز بقدرها بان نظر لقيمة
بضع وأربعة مائة مائة مائة فان كانت قيمة البعير الرطاب أربعين وقيمة المسنة الرطاب خمسين بثلث سن
بأربا أفضلها وبيع الذي يبيعها في الفضل حتى لو كانت قيمة أفضلها ثلثين والذي يبيعها في الفضل
عشرين بثلث سنين وبيع غيره وثلثين وفيما زاد على أربعين باب الاستين نفي الواحد ربيع عشر